

الخصوصية الحضارية الآسيوية بين الديمقراطية والتنمية

د. محمد كريم كاظم

جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية

مقدمة

ان التجارب التنموية لدول المنطقة الآسيوية عامة وجنوب شرق آسيا خاصة تقدم نموذجا فريدا ومتميزا للمجتمعات النامية اذ أثبتت هذه الدول تفوقا كبيرا على شعوب آسيا وأيضاً شعوب أفريقيا وأمريكا اللاتينية في مسارها نحو التنمية مما جعلها من بين الدول القلائل التي حققت التنمية بمعدلات رفعتها إلى المنزلة القوى المتقدمة في عالم اليوم وهو ما يعطيها أهمية خاصة عند مقارنتها بالتجارب التي مرت ومازالت تمر بها تلك المجتمعات لقد شهد عالم اليوم متغيرات سريعة باتجاه تبلور نظام جديد بهياكل جديدة تتضمن أطرا إقليمية تتفاعل سلبيا او ايجابيا تبعا لطبيعة الالتقاء او التعارض للمصالح وربما الثقافات والأيدولوجيات لقد أدركت دول جنوب شرق آسيا بعد الاستقلال مباشرة ضرورة إحداث تغيرات بنيوية في اقتصادياتها بهدف تمكينها من تحقيق التنمية وتطويرها ثم تحسين مكانة هذه الدول على الصعيد العالمي تبعا لمستوى تطورها الاقتصادي بدرجة أساس .وعند شروعها بعملية التنمية تبنت اغلب هذه الدول النمط الرأسمالي الآسيوي في التنمية ،ان هذا المنهج ذو مزية جعلته يختلف عن النمط الرأسمالي الغربي ،من ناحية كونه يعطي الدور الأكبر للدولة في توجيه الاقتصاد هذا فضلا عن حرية السوق كما يختلف عن النمط الغربي من ناحية إعطائه الأولوية لمصلحة الجماعة على مصلحة الفرد في حفاظه على القيم الآسيوية .

ان القيم الاجتماعية تؤدي اثرا بارزا في نجاح التجربة التنموية لان القيم الاجتماعية الآسيوية تصب في وعاء واحد هو خدمة أغراض التنمية فقيمة أولوية

الجماعة على الفرد تؤكد ان قيمة الإنسان الآسيوي تتوقف على انتمائه للجماعة، ويتفرع عن هذه القيمة سلوكيات النظام والانضباط والتعاون، فالفرد مستوعب تماما في الجماعة وتابع لها ولا خروج عليها وهنا يبرز دور الجماعات الصغيرة في المجتمع والسياسة في اغلب الدول الآسيوية وفي مقدمتها العائلة بعدها مهذا نظريا للقوة (بمعنى السلطة) وان الولاء السياسي على مستوى العائلة هو نواة الولاء الوطني العام للدولة، وبالتالي فان الأمة في اغلب الدول الآسيوية عائلة كبيرة يرأسها الملك او الرئيس رمز القيادة الجماعية ويتجلى هذا بشكل واضح في ماليزيا .

ان النجاح الذي تحقق في دول جنوب شرق آسيا تحديدا في تنميتها الاقتصادية بشكل خاص هو نتيجة طبيعية لتفاعل ظروف تاريخية واجتماعية جعلت هذه الدول تصل إلى ما هي عليه في الوقت الحاضر ولو نظرنا الى دول جنوب آسيا من حيث طبيعتها الجغرافية او من حيث الثقافة والعرق والتقاليد... لوجدناها تتسم بالتشابه والتكامل من جهة وبالتناقض والتنافر من جهة أخرى وهي ليست الدول الخمس لمنظمة آسيان (ماليزيا واندونيسيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند) فحسب بل وعلى بورما ودول الهند الصينية الثلاث، فيتنام ولاوس وكمبوديا كون هذه البلدان مجتمعة تشكل إقليما جغرافيا متكاملا ومميزا لا يمكن تجزئته. (١)

وبناء على الموقع الاستراتيجي البحري الذي تتحلى به دول تلك المنطقة شهدت تلك البلدان نموا سريعا، لم يقتصر على الناحية الاقتصادية فحسب بل شمل مجالات كثيرة ومتنوعة سواء الثقافية والدينية والسياسية والعسكرية منها على وجه الخصوص.

تتجسد أهمية البحث في بيان توجهات التنمية والديمقراطية التي مرت بها المنطقة الآسيوية وجنوب شرق آسيا تحديدا وتتسم أهمية البحث من كونه محاولة لاستقراء بعض المسارات التنموية والديمقراطية والخواص الحضارية في هذه المنطقة الحيوية اذ حققت هذه الأخيرة انجازات كبيرة كسرت حاجز الفقر والتخلف الذي انمازت به الدول النامية واكتسبت بذلك ميزة جعلتها في مصاف الدول المتقدمة وأصبح لها ثقل

وتأثير فاعل في الساحة الدولية ان الهدف الذي يسعى اليه البحث هو استقراء الخصوصية الحضارية الآسيوية ومحاولة استقراء التطور التنموي والديمقراطي لهذه الدول .وتحديدا الخصوصية الحضارية الآسيوية التي تتماز بالمنهج الفكري التحليلي لان القيم المجتمعية الآسيوية على الرغم من انها متباينة بشكل نسبي إلا ان هناك طائفة من القيم المشتركة التي ساعدت هذه الدول على التقدم يقوم البحث على فرضية مفادها ان القيم الآسيوية توجه صوب الجماعة والأسرة وبالتالي ان الديمقراطية عملية تاريخية متطورة ذات أصول وأشكال متعددة والتنمية عملية مجتمعية منتظمة وواعية وموجهة تعتمد على إمكانات مجتمعية وتتجه نحو تحقيق أهداف المجتمع ولذلك اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي وصولا الى استنباط نتائج خاصة بالبحث لإثبات الفرضية الأساسية .

وجاءت هيكلية البحث من خلال تناول هكذا موضوع الخصوصية الحضارية الآسيوية أولا ماهية الخصوصية الحضارية، وجاء ثانيا الحضارة والديمقراطية ،وثالثا الخصوصية والعولمة ،ورابعا القيم الحضارية والتنمية ،وخامسا علاقة الديمقراطية باقتصاد السوق ومن ثم خاتمة .

أولا: ماهية الخصوصية الحضارية

لقد تبلور في العالم، عدة حضارات عبر التاريخ، تختلف من ناحية المنطلق اختلافا يصل الى حد التناقض كما أنها أرست عبر الممارسة في وجدان جماهيرها نفسيات معينة وخصوصيات معينة ، وسلوكا معين ،مهما تشابه في بعض تفاصيله الظاهرية ،لكنه متناقض في المنطلق والنهاية .ومن هذه الحضارات حضارة الشرق الأقصى التي تنطلق من المنهج الفكري العقلي الذي يتناول البحث عن الخير لتعزيز ممارسته والبحث عن الشر لتعزيز اجتنابه في سلوك البشر في الحياة ،وهو كمنهج فكري تناول الأجزاء ولم يتناول الفكرة الكلية عن الكون والإنسان والحياة بعقيدة تنبثق عنها أنظمة الحياة ،ولذلك بدأت فيه التعددية في الأسس والتفاصيل وأنتج ما يعرف بالمعلم مثل (بوذا وكونفشيوس)^(١) .وتتماز الخصوصية الحضارية الآسيوية بالمنهج

الفكري التحليلي في التفكير ومحوره الخير والشر في الإنسان والطبيعة وقمته المعلم. كما ان المنهج أجاز التعددية في الفلسفة ,والمعلمين (بوذا وكونفوشيوس) وهذه التعددية تفرض الاتفاق او الرفض الجزئي مع هذا المعلم او ذاك او جواز الإيمان بجزء من أفكار المعلم ورفض أجزاء أخرى يتفق غيرها مع أفكار معلم آخر وقد أنتج هذه الخصوصية النسبية في العلاقة مع الفكر والمفكر ملغيا فكرة العلاقة المطلقة مع الفلسفة والعلم مما ألغى التبعية المطلقة للفلسفة والمعلم فنرى البوذي او الكونفوشيوسي يتقبل مبدأ دراسة الشيعوية ويتبناها دون ان يخرج عن ذاته الحضارية ,ولكن علاقته مع مصدر الفكر الشيعوي علاقة نسبية تجيز الاختلاف في الأسس الفكرية والمواقف السياسية^(٣). وعلى الرغم من إمكانية الحديث عن هذه القيم المجتمعية الآسيوية بصورة عامة فانه هناك بعض الاستثناءات فبعض الشعوب الآسيوية ذات خلفيات تاريخية ودينية متباينة ,فماليزيا مثلا بلد مسلم في أغلبيته واليابان كونفوشيوسية بعض الشيء كذلك كوريا الجنوبية مع بعض الدور للشنتو والبوذية ,ومع ذلك فهناك طائفة من القيم المشتركة التي يتبعها اغلب الآسيويين^(٤). ان القيم الآسيوية في المقام الاول هي قيم متوجهة صوب الجماعة والأسرة ,فالآسيويون يولون أهمية كبرى للعائلة ولحاجات الجماعة ومصالحها ,أكثر مما يولونها للفرد وحقوقه في الحرية الشخصية المطلقة ,وان اداء الواجب تجاه الأسرة والمجتمع يأتي في المقام الأول قبل الحق في المطالبة بالمزايا الشخصية ,في حين ان القيم الغربية تحدد بوضوح الحقوق الفردية ,فان الآسيويين يميلون الى التركيز على حقوق الجماعة ,وإذا حدث واعتدى فرد على حقوق الجماعة ,فانه يسرق في الحقيقة حقوق الأغلبية ساعيا لمتابعة حقوقه الذاتية الخاصة.

وتتضمن القيم الآسيوية كذلك قدرا من الاحترام للسلطة التي تعد ضمانا لاستقرار كل المجتمع وبالتالي تمدنه ,على ان هذا لا يعني إن السلطة يجب ان تقبل على الدوام^(٥). ومن اجل ان نبين العلاقة بين القيم المجتمعية من جهة والديمقراطية من جهة أخرى لا بد لنا ان نفهم ان القيم المجتمعية هي القيم الفكرية النفسية المترتبة

وجودا على ممارسة الفعل المجتمعي المحكوم بالأفكار والتشريعات والأنظمة القائمة في المجتمع , وهذه القيم تصبح بعد استقرار الأفكار والتشريعات والأنظمة في المجتمع , غايات تقود الفعل المجتمعي^(٦). أي ان القيم المجتمعية لها أهمية كبرى في تحديد الفعل المجتمعي المستقبلي , مما يعني ان المجتمع حين يخطو خطوة الى الأمام فإنه يحدد هذه الخطوة بناء على الخلفية الحضارية والقيم والعادات المجتمعية السائدة وبذلك فإن أي سلوك لا يتفق وهذه القيم يعد مرفوضا , فالمجتمع لا يمكنه التفاعل مع قيم وعادات تتقاطع مع قيمه وعاداته ولكنه يستطيع التفاعل مع القيم والأفكار الأخرى حين لا تكون متقاطعة مع قيمه السائدة . وهكذا حين نتحدث عن الديمقراطية في جنوب شرق آسيا فلا يمكننا القول بان آسيا الشرقية لم تعرف تاريخيا أية حركة مطلبيه او حتى بعض المراحل الديمقراطية , بل اننا نجد بعض الأطراف المهمة التي شهدت مثل هذه المراحل مثل بعض القوى السياسية الصينية والفلبين من ناحية إقتدائها بأمريكا وتايلاند حين اعتمدت النموذج الأوربي^(٧). وقد اتسمت بعض التيارات في حركة التحرير الوطني الفيتنامي والاندنوسي بالطابع الديمقراطي , ولكن لايمكن ان نجد دلائل للديمقراطية في آسيا ما قبل الاستعمار وانما نجد الخطوط الدالة على ذلك من خلال دور الكنائس الكاثوليكية في الفلبين وكوريا الجنوبية وفيتنام . على اننا نجد ان بعض المجتمعات الآسيوية الأخرى تستقر على الخط الفاصل بين الديمقراطية الغربية والثقافة المحلية وبصورة خاصة ماليزيا . ومن المهم ان نذكر ان الطابع الشخصي الذي يطبع السلطة السياسية الى أقصى حدود وهو ميزة مشتركة بين جميع أنظمة المنطقة تقريبا . وهو يأتي - دون شك- من اصل الثقافات الكونفوشيوسية والهندوسية والإسلامية^(٨). وفي السياق نفسه كانت توصف منطقة شرق آسيا بأنها لا تصلح للديمقراطية بل هي بيئة مناسبة للنظم الاستبدادية ويفسر ذلك ظهور نظرية الاستبداد الشرقي او نمط الإنتاج الآسيوي مرتبط في مصادرها الأولى بأوضاع وواقع القارة الآسيوية . ولذلك فإن دعاة الإصلاح الديمقراطي في شرق

أوروبا منذ عام ١٩٨٩ كانوا يشبهون عملية التحول الديمقراطي في شرق أوروبا بأنها أشبه بعملية انتقال من آسيا الى أوروبا أي من الاستبداد الى الديمقراطية. (٤)

ثانيا: الحضارة والديمقراطية

ومع ذلك فان هناك ما يشبه العلاقة الطردية بين الديمقراطية والاستقرار السياسي في منطقة شرقي آسيا بمعنى أن تحقيق المزيد من الديمقراطية يؤدي الى مزيد من الاستقرار والدولية معا في مركب واحد للتأثير على عملية التحول الديمقراطي (٥) , إلا ان الملاحظ فيما يتعلق بعملية التحول الديمقراطي في قارة آسيا أي الانتقال من الحكم السلطي الى الحكم الديمقراطي - هو تباين نتائج هذا التحول , فهناك دول نجحت في تحقيق الديمقراطية والحرية الفردية بينما أخفقت دول أخرى في تحقيق ذلك والسبب في ذلك يكتم توضيحه بناء على تفسيرين يتفقان في ان الديمقراطية تحتاج الى متطلبات او شروط لا بد من توافرها , اذ يتعلق التفسير الأول بالقيم اللازمة للديمقراطية ونجاحها بينما يتعلق التفسير الثاني بالعوامل او المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لنجاح الديمقراطية , وعلى وفق هذا المنظور فانه بدون ميراث ثقافي ديموقراطي , وبدون طبقة وسطى كبيرة فان الديمقراطية قد لا تتشأ أصلا او تنهار عقب نشأتها , واستمرت هذه النظرة الى الديمقراطية بعدها بعدا مهما يميز بين الشرق والغرب حتى بداية التسعينات وكانت الحجة التقليدية التي يسوقها العديد من المفكرين الغربيين هي ان الدول الآسيوية يصعب عليها ان تعرف الديمقراطية لان ثقافتها السياسية المتجانسة لا تعرف فكرة الصراع او تبادل السلطة بين أحزاب مختلفة على نحو ما يعرفه الغرب , ويرجع الاعتقاد السائد بان القارة الآسيوية غير مؤهلة للديمقراطية الى ما أثير في الفكر الغربي من التعارض بين ديمقراطية الغرب واستبدادية الشرق واسيا (٦) وعلى وفق الدراسات الانثروبولوجية فان سلوك الإنسان يتأثر الى حد كبير بأصله العرقي والوسط الاجتماعي والحضاري الذي يعيش فيه , وان وحدة العرق أو الأصل العرقي الواحد , هي إحدى اقوى الروابط التي تكون

المجتمعات ,مما يعني ان المجتمع محكوم بإرثه الحضاري ولهذا الإرث الحضاري اثر كبير على الفعل المجتمعي في الحاضر او المستقبل (١١).

أما أصحاب الآراء التي تصب في إطار الاتجاه الرافض لإمكانية نجاح عملية التحول الديمقراطي في شرق آسيا خاصة ,فإنهم يعمدون إلى الإشارة الى الحالة المتردية التي كانت تعانيها العديد من الدول الآسيوية نتيجة للحروب والمجاعات والثورات التي مرت بها بعض دول شرق آسيا منذ ١٩٣٠ الى ١٩٦٠ ,كذلك فان المؤشرات الاقتصادية لم تكن تعبر عن إمكانية حدوث أي تفاؤل في المستقبل بالنسبة لدول شرق آسيا ,ففي عام ١٩٦٠ كان متوسط دخل الفرد في اليابان لا يتجاوز ١ / ٨ نظيره في أمريكا . على الرغم من إن اليابان تعد أكثر الدول الآسيوية ثراء في عام ١٩٦٠ ,ولذلك فان عملية النمو الهائلة التي حققتها هذه الدول هي أشبه بالمعجزة ,وفي ظل الانهيار الاقتصادي لا يمكن تصور حدوث تحول ديمقراطي بصورة ناجحة (١٢).

وقد كان التحول الديمقراطي ينتظر الوقت المناسب وهو تحقيق دفعة للنمو الاقتصادي , وقد تحققت هذه الدفعة خلال العقود الثلاثة التالية لعام ١٩٦٠ اذ شهدت دول شرقي آسيا عملية نمو اقتصادي جعلتها من أكثر دول العالم سرعة في مجال تحقيق التنمية والأكبر عدد من السكان ,وتثبتت خبرة دول شرقي آسيا انه اذا كانت هذه الدول قد استطاعت ان تتحقق التقدم الاقتصادي بعد الخراب فانه يمكنها ان تحقق الديمقراطية والحرية السياسية بعد الحكم الاستبدادي الذي افته لمدة طويلة من الزمن , وبدأت دول شرق اسيا تشهد اتجاها نحو التحول الديمقراطي اختلفت حدته ونتائجه الواقعية من حالة إلى أخرى كما تفاوتت درجات النجاح والفشل (١٣) . ولكن يجب الأخذ بنظر الاعتبار ان الديمقراطية ليست اختيارا سهلا على الدوام ,ومن الصعب ان تعمل الديمقراطية في المجتمعات المقسمة بصورة شديدة او في خلال مدد الانتقال من حقبة حكم ديكتاتوري طويل الى دولة ليس لديها اية خبرة ديمقراطية .وفي اسيا هناك تنوع غير عادي من الثقافات والديانات واللغات والجماعات العرقية

وطرق الحياة, الا ان هناك في المقابل بعض السمات المشتركة مثل الانفتاح الاقتصادي والروابط القوية فيما بينها وبين أجزاء العالم الأخرى كما ان في آسيا تنوعا كبير في النظم الحكومية والسياسية. وقد بدأت كوريا الجنوبية وتايوان في التحول من النظم القائمة على السلطة المطلقة الى النظم الديمقراطية من النوع المعتدل على الرغم من بعض الخصائص المحلية, اما الصين فقد بدان بالتحريير الاقتصادي منذ السبعينات ولكنها لم تحقق سوى تقدم ضئيل نحو ما يشبه المؤسسة الديمقراطية التقليدية مثل الانتخابات , وسنغافورة فيها نظام شبه استبدادي ودولة الحزب الواحد , أما هونج كونج فقد كانت ذات اقتصاد حر مع قدر ضئيل من تدخل الدولة في الاقتصاد ,

أما اليابان فهي شبه مستقرة ديمقراطيا على الرغم من ان هناك حزبا واحدا هو الذي يفوز في اغلب الأحيان بالانتخابات . وماليزيا دولة شبه ديمقراطية وفيها قوانين فعالة تضمن المساواة بين الأعراق المختلفة , أما اندونيسيا فتقوم على أساس السلطة المطلقة مع تدخل الجيش في النظام السياسي والاقتصادي إلا أنها شهدت في الأعوام الأخيرة تطورات ديمقراطية جعلت منها دولة أكثر ديمقراطية من قبل^(١٤) وعلى الرغم من كل تلك الاختلافات فما زالت هناك ملامح عامة تبرر ظاهرة النموذج الآسيوي وتتضمن الملامح العامة تلك القيمة المرتفعة التي تعطيها التقاليد للمجتمع فوق الفرد والتركيز على الواجبات قبل الحقوق , والتركيز على الديمقراطية الاقتصادية قبل الديمقراطية السياسية , والتركيز على الاستقرار السياسي قبل التغيير السياسي , أما الاختلافات الأخرى مقارنة مع النموذج الغربي فهي الاتجاه الآسيوي نحو ظاهرة الحكومة الأبوية التي تتجاوز فيها مسؤولية الحكومة تمثيل إرادة المجتمع كما تحددها الانتخابات , بحيث تتحمل مسؤولية اجتماعية كبيرة لإدارة الاقتصاد . اما الفرق الآخر فهو السلوك المتراخي نسبيا تجاه الفساد اذ ان مصالح الحكومة يمكن ان تعد أعلى من الاعتبارات الأخلاقية المجردة والافتراض القائم هو ان من الطبيعي ان تؤدي النفوذ اثرا في السياسة وهو أمر مسموح به طبقا للثقافة السائدة^(١٥) . ومع ذلك

فان نجاح عملية التحول الديمقراطي في شرق آسيا يعد بمثابة الرد على المزاعم والانتقادات الغربية وخاصة تلك المزاعم التي تربط بين الديمقراطية الليبرالية وبين ثقافة وقيم أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وبخبرة وتاريخ تلك الدول والادعاء بعدم إمكانية نجاح هذه الديمقراطية في مناطق لم تعرف الثقافة الغربية او تاريخ وخبرة الغرب ,بل ان نجاح العملية الديمقراطية في شرق آسيا دليل على ان الديمقراطية يمكن ان تنمو في بيئات مختلفة عن البيئة الأصلية التي ظهرت فيها طالما توافرت لها الحدود الدنيا من الشروط والمطالب اللازمة لنجاح الديمقراطية.^(١٦) . وفي الوقت ذاته فان عملية التحول الديمقراطي في شرق آسيا تثبت عدم صحة تصنيف الثقافة الى ثقافة ديمقراطية وثقافة غير ديمقراطية ولذلك فقد يكون من المفيد التساؤل عن العوامل التي أعاققت موجة الديمقراطية الكبير في الصين بدلا من الزعم بان الصين غير مؤهلة ثقافيا للديمقراطية.^(١٧)

ثالثا:الخصوصية والعولمة

أحد الأفكار الأساسية التي تطرح بوصفها مسوغا لرفض الاندماج في العولمة هي فكرة"الخصوصية" ، بمعنى أن لكل أمة خصوصيتها التي تميزها عن غيرها من الأمم. وتتخذ فكرة الخصوصية العديد من المعان والدلالات من تيار فكري لأخر، اذ تركز التيارات الدينية مثلا علي مفهوم "الخصوصية الثقافية والحضارية" التي تركز علي مفهوم "الهوية". وعلى وفق هذه الرؤية فإن لكل حضارة رؤيتها الكلية للعالم (الوجود وما وراء الوجود) التي تحدد لها منظومة قيمها ونمط حياتها" وهويتها التي تركز علي الدين قبل أي شئ آخر، وهي هوية ثابتة في وجودها. أما الشكل الآخر الذي يتجلي فيه مفهوم "الهوية" فهو مفهوم الهوية الوطنية أو القومية والمحدد الأساسي لهذه القومية هو اللغة بوصفها وعاء الفكر، وأخيرا يأتي مفهوم الخصوصية التاريخية التي هي محصلة تراكم التطور التاريخي لمجتمع ما، وترى هذه التيارات أن العولمة وثقافتها يمكن أن تهدد الهوية الدينية أو الهوية الوطنية أو تشوه الخصوصية التاريخية للتطور الطبيعي للمجتمع النقاش حول مسألة (العولمة/الخصوصية) يظل

نقاشا نظريا يصعب الانتهاء معه إلى نتيجة موضوعية يمكن الاتفاق حولها، فلكل طرف حججه ومنطقه، لكن يبدو أن بعض التجارب والخبرات الواقعية لبعض المجتمعات التي بدأت أولى محاولات نهضتها المعاصرة مع مجتمعاتنا، أي خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية تحديدا، يبدو أنها تعطي نتائج مغايرة لتلك الاستنتاجات المتشائمة الغاضبة التي تسم مواقف تياراتنا الفكرية المختلفة إزاء العولمة، ونقصد علي وجه التحديد تجارب مجتمعات جنوب شرق آسيا. كيف فهمت هذه المجتمعات العولمة وكيف تفاعلت معها وكيف حققت نجاحاتها الاقتصادية والسياسية في ظلها؟ وكيف نجحت في الاندماج في منظومة العولمة مع الاحتفاظ بخصوصياتها الثقافية والوطنية والتاريخية؟.

شعوب الحضارات القديمة، فيمكن تصنيفها إلى فئتين رئيسيتين، الأولى هي فئة شعوب التراث الآسيوي القديم ، وهذه استطاعت أن تستدعي من تراثها قيم التقدم والإنجاز العقلي والعلمي والحضاري والتعددية وقبول الآخر لتؤسس حضارتها المعاصرة في غضون عقود قليلة من السنين _ كل شعب حسب خصوصيته وظروفه الثقافية والمجتمعية والتاريخية _ كما استطاعت الإقدام والاشتباك بإيجابية في منظومة العولمة، معتمدة على منهج عقلاني رشيد يقوم على بذل الجهد لإقناع الأطراف العالمية بميزاتها النسبية وقدرتها علي خوض الصراعات من خلال تفاوض عقلاني يحترم موازين القوى، فصراع العولمة لاغتنام مكاسبها هو صراع تفاوضي لا صراع صفري يفترض قضاء طرف على الطرف الآخر، المهم أن يعيد كل طرف هيكله نظمه الداخلية ليصبح قادرا على امتصاص الصدمات الاقتصادية والثقافية المتوقعة وقادرا على اغتنام الفرص من خلال العمل العقلاني الجاد الذي يفترض احترامه علي العالم.

ولقد صاحب مفهوم "الخصوصية" شبكة من المفاهيم الفرعية مثل مفهوم "المذهبية الثقافية" أي تحول الثقافة من مجرد ظاهرة إلي مذهب يعتنقه الأفراد ولايتصور إمكان نموه أو تطوره أو تأثره بغيره من المؤثرات الفكرية الوافدة_ وهي

كثيرة ومتداخلة في العصر الراهن ومن هذه المفاهيم أيضا مفهوم "التفوق الثقافي" ، ويقصد به "المفهوم السوسولوجي الذي يرى أن كل بيئة ثقافية تكسب الفرد شخصية وسلوكا وأفكارا وعقلية متميزة ولكنه يعد أن أي تفاعل أو تداخل مع ثقافات أخرى لابد وأن يؤدي إلى فقدان الأصالة".^(١٨)

ومن هذه المفاهيم أيضا مفهوم "روح الشعب" ظهر أولا في الثقافة الألمانية، وعلى وفق هذا المفهوم فإن ثقافة شعب ما تنظر إلى ذاتها بعدها مختلفة عن غيرها من الثقافات والشعوب الأخرى، "فتصبح الثقافة مبدأ استبعاد"^(١٩)، للثقافات الأخرى في هذه الحالة. ويمكن تطبيق مفهوم "روح الشعب" الاستيعابية على العديد من الشعوب، فهو لا ينطبق فقط على فهم الإيديولوجية النازية للثقافة الألمانية في علاقتها بالثقافات والشعوب الأخرى، ولكن المفهوم قد ينطبق على نظرة الصينيين إلى أنفسهم مثلا في بعض مراحل تاريخهم الإمبراطوري، إذ كانوا يعجزون عن فهم أي قيمة للثقافات والشعوب الأخرى وذلك انطلاقا من رؤية للعالم تقول "ان شعوب العالم تنقسم إلى قسمين أساسيين إما صينيين وإما برابرة".

رابعا: القيم الحضارية والتنمية

فيما يتعلق بأثر القيم والعادات على التنمية فهناك العديد من الآراء والدراسات التي تدعو إلى الاهتمام بالقيم والدعوة إلى ان تكون القيم الثقافية عنصرا مركزيا في استراتيجيات التنمية بمعنى مزدوج، فمن جهة يجب ان تكون الاستراتيجيات حساسة للاستجابة الى جذور المجتمع الثقافية، والقيم والمواقف والمعتقدات والأعراف الأساسية المشتركة بين الجميع، ومن جهة أخرى يجب ان تشمل الاستراتيجيات على هدف يرمي الى تطوير القيم الثقافية ذاتها، والى التوسيع الخلاق، والتعميق، والتغيير في خزين المجتمع الثقافي، اذ ان عدم الاهتمام بالقيم الثقافية في استراتيجيات التنمية يمكن ان يحدث ردود فعل اجتماعية تتراوح من اللامبالاة الى العداء، مما يعيق مجهودات التنفيذ، اما المداخل الاقتصادية للتنمية غير المستجيبة لحساسيات السنن الثقافية والاجتماعية السائدة، قد تثير من المواقف حتى ما هو

سلفي وجاهلي مناوئ للتنمية لا بل قد يقلبها رأسا على عقب, ولغرض إشراك الناس بصورة فعالة يجب ان تكون التنمية منسجمة مع سجاياهم الاجتماعية - الثقافية العميقة الجذور وعندئذ فقط يمكن تعبئة حماس الشعب وقدراته الإبداعية (٢٠). وهذا ما فعله الآسيويون بالضبط حين شرعوا في مشاريعهم التنموية اذ ان النموذج الآسيوي لم يكن نموذجا اقتصاديا فحسب, ولكنه ضم في طياته وجهة نظر عالمية أكثر شمولا عدت ان الثقافة الآسيوية والقيم الآسيوية عوامل أساسية في الأداء الاقتصادي المميز والمتفوق لآسيا, وكان اهم هذه القيم كل من القصد في الإنفاق والعمل الشاق والدؤوب, والالتزام تجاه الأسرة وانعدام حب الاستمتاع الغربي, وقد تضافرت وتشابكت العناصر المعنوية والاقتصادية في قصة استخدمها القادة الآسيويون لخلق الإحساس بالهدف العام والطموح, وكأداة سياسية لترسيخ قواعد للزهو المحلي عن طريق عرض شخصية آسيوية ايجابية تتفوق على الشخصية الغربية (٢١). اذ يمكننا الإشارة في هذا الشأن الى إحدى القيم الأساسية الآسيوية الا وهي الولاء القومي الذي يصل الى حد التعصب والذي يرتبط أساسا بمشاعر التميز والرغبة في إثبات التفوق والسمو على الشعوب الأخرى (٢٢). ولكن هذا التعصب للقيم الحضارية للمجتمع والتمسك بالخصوصية الحضارية يجب ان لايعني التوقع والانكفاء على الداخل, لان المجتمع بحاجة الى التفاعل مع الحضارات الإنسانية الأخرى اذ ان الانقطاع عن العالم الخارجي يؤدي الى الجمود (٢٣). ويرى البعض ان طبيعة النزعة السلطوية الاستبدادية والقهر في الهيكل السياسي التي تميز دول شرق آسيا كانت لها أهمية خاصة في المراحل المبكرة من التنمية الصناعية في هذه الدول لكن هناك نوع من عدم الثقة بالأسواق الحرة كونها لاتوجه اهتماما كافيا الى رفاهية المجتمع وهذا الرأي نابغ في جانب منه من الأفكار الكونفوشيوسية عن العلاقات بين الحكومات والأفراد (٢٤). وفي هذا السياق أيضا يرى البعض ان كثير من الموضوعات الاقتصادية المهمة التي دخلت دائرة الجدل حول المعجزة الآسيوية مثل المعدلات المرتفعة للتراكم الرأسمالي, والمساواة النسبية في توزيع الدخل, وبصفة

رئيسة كفاءة الحكومة في الإشراف على الاقتصاد والعمل مع السوق لا ضده، يمكنها ان تقوم جنباً الى جنب مع مختلف صور السلطة السياسية المطلقة، ومثل هذه الموضوعات الخاصة بالإدارة الاقتصادية تقع في نطاق مختلف عن نطاق التساؤل عن مدى ديمقراطية النظام السياسي^(٢٥). وعند الحديث عن القيم والمعتقدات فان آسيا تعد مصدر منظومة قيم بديلة تستند الى قيم التكافل الاقتصادي وروح العمل الجماعي من اجل الكسب الاقتصادي المتبادل، والتضامن العائلي بدلاً من الضمان الاجتماعي ودولة الرفاهية^(٢٦). واذا كانت آسيا القديمة قد عرفت الانقسام الثقافي واللغوي والأيدولوجي والديني والجغرافي، فان ثقافة آسيا الجديدة تبنى على التكامل الاقتصادي والتكنولوجي الذي يعود الى تكامل ثقافي ووحدة انتماء للشعوب الآسيوية وبينما كان كل شيء يدور حتى التسعينات من القرن العشرين حول الغرب الذي وضع قواعد الحياة والثقافة وشروط اللعبة فان الآسيويين اخذوا يضعون قواعدهم الخاصة ويحاولون تحديد شروط لعبتهم، فالتحديث لم يعد مرادفاً للتغريب بالنسبة لآسيا بل هو يتم بالطريقة الآسيوية فيما يمكن ان نسميه (اسينة التحديث (Asianization)

اذ ان البديل الثقافي الآسيوي يقوم على رعاية الأسرة لذاتها وتطبيق مفهوم الحكم المركزي على حياة العائلة اذ تصبح رعاية حياة العائلة السبب الرئيس لوصول معدل المدخرات في آسيا الى ٣٠% او أكثر من الدخل في اغلب دول آسيا^(٢٧). ومع هذا فان التمايز الثقافي للأقاليم الآسيوية كان ذا اثر ايجابي على عملية التنمية،

خامساً: علاقة الديمقراطية باقتصاد السوق

عند الحديث عن الديمقراطية، يتم ربطها عادة باقتصاد السوق وذلك لأن التجارب التاريخية تبين أن الديمقراطية السياسية لم تتحقق في غير دول اقتصاد السوق، فماذا عن العلاقة العكسية. هل الديمقراطية شرط لقيام اقتصاد السوق، كما كان وجود اقتصاد السوق شرطاً لقيام الديمقراطية؟ يظهر من خلال التجارب التاريخية أن أفضل صور اقتصاد السوق تحققت في الدول الديمقراطية، مثل إنجلترا، والولايات

المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، واليابان. وهكذا يبدو أن هناك انسجام بين اقتصاد السوق وبين النظام الديمقراطي هذا فيما يتعلق بعلاقة الديمقراطية باقتصاد السوق بشكل عام، ولكن تجربة الصين تخالف ما سبق ذكره، فهي تعد أهم وأوضح مثال على تجربة ناجحة لاقتصاد السوق في غيبة الديمقراطية السياسية. وبذلك تحقق لهذه الدول نوع من الإصلاح الاقتصادي دون الإصلاح السياسي. ويرى البعض أن الدرس المستفاد في هذه الحالة لا يرجع فقط إلى نجاح تجربة اقتصاد السوق بالرغم من غيبة الديمقراطية، وإنما يرى أن هذا النجاح قد تحقق بسبب هذا الغياب. فهنا لا يقتصر الأمر على التسامح مع غياب الديمقراطية، بل أن أصحاب هذا الفكر يدعون إلى هذا الغياب، على أساس أن نظم الحكم المركزي غير الديمقراطي تضمن الاستقرار وتحول دون الفوضى والاضطراب الذي يصاحب، عادة، الانتقال إلى نظم ديمقراطية بعد طول الحكم الفردي والمركزي^(٢٨).

يظهر مما سبق أن الصين دولة ذات تجربة فريدة، ويوجد العديد من الأسباب التي أدت إلى نجاح تجربة اقتصاد السوق دون وجود ديمقراطية:

- الصين تتمتع بقوة العسكرية، البشرية، ووفرة الموارد، إلى جانب وجود أكثر من خمسين مليون من الصينيين المهاجرين في أنحاء العالم. وتحتل هذه الجاليات - في تلك البلدان - مركز الصدارة بين رجال الأعمال، في التجارة وفي الصناعة وفي أسواق المال. وقد بدأت معظم الاستثمارات الأجنبية في الصين على يد هؤلاء المستثمرين الأجانب من أصول صينية. - ولعل السبب الأهم في نجاح هذه التجربة على الرغم من محدودية الإصلاح التطور السياسي، يرجع إلى المركز الاستراتيجي الذي تحتله الصين من ناحية القوة البشرية الكبرى وعضويتها الدائمة في مجلس الأمن، والقوة العسكرية العظيمة، ومركزها كسوق ضخمة.

- تعامل الغرب مع الصين هو تعامل خاص وظروف خاصة يصعب تكرارها. وهو تعامل يرجع في الدرجة الأولى إلى الدور المحتمل للصين في المستقبل وحجم سوقها المحلي وعدم القدرة على منع تقدمها يجد سمير أمين أن الصين في الوقت الحالي قد

خرجت فعلا عن نطاق اشتراكية السوق وتقدمت على طريق الرأسمالية بقبولها من ناحية المبدأ، فكر إحلال الملكية الخاصة محل السيادة الجماعية والعامية. والتنمية الاقتصادي التي انغمست فيها الصين تمثل ورقة رابحة لمستقبلها، فلقد غيرت الكثير في الشعب الصيني حيث أن للطبقات الشعبية ثقة كبيرة بالنفس، كما تعرف كيف تناضل وقد تخلصت من الخضوع. وأصبحت المساواة ذات قيمة مهمة في الايدولوجيا العامة. وهذه التغييرات في المجتمع الصيني تؤدي إلى صراعات اجتماعية (بهدف الدفاع عن حقوقها الاقتصادية والاجتماعية) بشكل يومي وتعرف السلطات ذلك وتعمل جهودها لكبتها أو امتصاصها من خلال فنون الحوار والتلاعب. وبالنسبة للطبقة البرجوازية فان ما يهمها هو مصالحها وليس الديمقراطية. ويبقى إذن الاعتماد على الطبقات الشعبية في عملية النضال من اجل الديمقراطية (٢٩).

يرى لين تشون، أن مسار الصين الجديد هو عبارة عن محاولة للبحث عن بديل للتاريخ الموجه: أي بديل للاستعمار الحديث أولاً، ثم الاشتراكية السوفيتية بعد ذلك، وحاليا الليبرالية الجديدة المعولمة. ويمكن القول ان الصين تحاول أن تجمع بين نظامين اقتصاديين اجتماعيين لم يحدث بينهما تجانس من قبل وهما الاشتراكية والرأسمالية. لكن النموذج الصيني، يعاني حاليا بدء سيطرة الشركات متعددة الجنسية على الصناعات، الانفتاح التجاري والانضمام لمنظمة التجارة العالمية، أي التعرض لمخاطر التبعية. كما يعاني النموذج الصيني هبوط الإيرادات في الريف، عودة ظهور الفقر في المدن، الضرائب، البطالة وازدياد الاحتجاجات الجماهيرية والتي يتسم بعضها بالعنف نجد مما سبق، أنه بالرغم من عدم حدوث تحول ديمقراطي في الصين، فإن الوضع اختلف عما كان عليه في زمن ماوتسي، ويرجع هذا إلى التطور والتنمية الاقتصادية والمعلوماتية والانفتاح على الخارج، اذ أثر هذا على الكثير من الشعب الصيني، وغير من توجهاتهم السياسية والفكرية. وحتى النظام السلطوي التقليدي الذي كان سائداً قبل الانفتاح الاقتصادي، اختلف حالياً فالنظام السلطوي الجديد فيه مرونة

أكثر بالمقارنة بالنظام السابق.و إذا حدث تحول في المستقبل،فسيكون من أعلى إلى أسفل) بسبب النظام القائم ومركزية الدولة،وأسلوبها القمعي).كما أن هذا التحول سيحدث بمجيء قيادة جديدة تسعى الى محاولة كسب الجماهير(التي يوجد بينها نسبة واعية)من خلال انفتاح سياسي محدود،وهكذا تستمر العملية من قيادة إلى قيادة،وفي ظل هذه العملية يحدث تحول ديمقراطي بطيء جداً.فالنمو الاقتصادي عامل مهم،لكنه لا يكفي لعملية التحول الديمقراطي،اذ يوجد عوامل أخرى تساهم في عملية التحول الديمقراطي،كما أن كل دولة لها خصوصيتها التي ليس من الضروري أن نقيسها بتجربة دولة أخرى.

الخاتمة

يتضح لنا من خلال استعراضنا لكل من الديمقراطية والتنمية، ان الديمقراطية عملية تاريخية متطورة ذات صور وأشكال متعددة وان هذا التعدد في الصور والأشكال جاء منسجماً مع تاريخ الشعوب وتقاليدها وظروفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ان الديمقراطية كمفهوم في تطور دائم يستمد حركته التطورية من حركة التاريخ التي لا تتوقف. فنجد في كل عصر هناك مفهوم للديمقراطية يختلف بدرجة او أخرى عن المفهوم الذي ساد قبله ولكن على الرغم من هذا التعدد والتغير يبقى جوهر العملية الديمقراطية والمحور الأساس الذي تقوم عليه ولأجله هو حكم الشعب لنفسه وبنفسه، اما فيما يخص الديمقراطية الليبرالية فنرى انها كتجربة في إطار النموذج الغربي قد أنتجت آليات محددة ترسخت واكتسبت استقلالية على الأساس الفلسفي والاجتماعي لهذا النموذج والمرتبب بالنظرية الليبرالية، العقد الاجتماعي والملكية الفردية وقوانين السوق والربح.

اما فيما يخص التنمية فيمكن القول، ان التنمية عملية مجتمعية منتظمة واعية وموجهة، تعتمد على امكانيات مجتمعية، وتتجه لتحقيق أهداف المجتمع، وليست مجرد محاولات عشوائية تلقائية تهتم بجانب على حساب غيره من الجوانب الأخرى او تركز

على التراكم الكمي على حساب اضطراب الجانب النوعي من حياة أفراد المجتمع وجماعته، فالتنمية فعل إنساني، والإنسان وكل الجماعات الإنسانية هي الهدف والوسيلة في التنمية وعليه يجب ان تعمل التنمية على رفع وتنمية وتنشيط وتعزيز كل الامكانيات والطاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لخدمة الجماعة، وهي تنمية مواهب الجميع ورفع القدرات واستغلال الطاقات والامكانيات لدى الافراد والجماعات مستخدمة افضل الاساليب واحداث الطرق لينعم الجميع بمستوى افضل من العيش وبحياة ارقى واحسن .

وبالتالي ان عملية التطور التنموي في دول جنوب شرق اسيا لم تقتصر على مجرد عمليات التقدم التقني والمادي بل امتدت لتشمل الترتيبات المؤسسية القائمة والتنظيم المجتمعي والسلوكيات اليومية للافراد والجماعات .وان الانسان هو جوهر عملية التنمية واداتها الرئيسة .مع المحافظة على القيم الاجتماعية اما فيما يخص الخصوصية الحضارية فيتضح ان لكل امة او شعب نمطا معيناً للحياة يختلف من مجتمع لآخر وهذا النمط عبارة عن العلاقات والتفاعلات والمعايير والقيم السائدة في كل مجتمع على حدة ، بحيث تكون لكل مجتمع او امة او شعب معايير الخاصة التي يحكم بها على الاشياء ، ولا يوجد نمط حياة معين يعطي لنفسه صفة النمط القياسي او المعيار ، اذ انها جميعا على الدرجة نفسها من شرعية الوجود على ان النماذج المفيدة ستبرز من خلال التجربة التاريخية للمجتمعات وليس من خلال التنظير المعياري للمفكرين ، وهناك حاجة للتعميم من خبرة شرق اسيا واشتقاق نموذج تنموي لمجتمع تسلطي ومستقر ودينامي من الناحية الاقتصادية وعادل في توزيعه للدخل اما التنمية فانها تعني النمو الاقتصادي اضافة الى التغيرات الاجتماعية التي ترافق هذا النمو .وان جوهر التنمية هو شموليتها وتعدد ابعادها وجوانبها ، فالتنمية هي تغيير حضاري يتناول ابنية المجتمع كافة ويشمل جوانبه المادية والمعنوية ، ويترتب على ذلك ان اية نظرية في التنمية لا بد ان تتبثق عنه وترتبط بنظرية عامة في تطور المجتمعات وان الحاجة ماسة الى نظرة وسياسات تتناول قضية التنمية في تكاملها

المجتمعي انه بالرغم من عدم حدوث تحول ديمقراطي في الصين. فأن الوضع اختلف عما كان عليه في زمن ماوتسي، ويرجع هذا إلى التطور والتنمية الاقتصادية والمعلوماتية والانفتاح على الخارج، اذ أثر هذا الكثير على من الشعب الصيني، وغير من توجهاتهم السياسية والفكرية. وحتى النظام السلطوي التقليدي الذي كان سائداً قبل الانفتاح الاقتصادي، اختلف حالياً فالنظام السلطوي الجديد فيه مرونة أكثر بالمقارنة بالنظام السابق. و إذا حدث تحول في المستقبل، فسيكون من أعلى إلى أسفل) بسبب النظام القائم ومركزية الدولة، وأسلوبها القومي). كما أن هذا التحول سيحدث بمجيء قيادة جديدة تسعى الى محاولة كسب الجماهير (التي يوجد بينها نسبة واعية) من خلال انفتاح سياسي محدود، وهكذا تستمر العملية من قيادة إلى قيادة، وفي ظل هذه العملية يحدث تحول ديمقراطي بطيء جداً. فالنمو الاقتصادي عامل مهم، لكنه لا يكفي لعملية التحول الديمقراطي، اذ يوجد عوامل أخرى تساهم في عملية التحول الديمقراطي، كما أن كل دولة لها خصوصيتها التي ليس من الضروري أن نقيسها بتجربة دولة أخرى.

المصادر والهوامش حسب ورودها في البحث:

- ١- مصطفى السفارني: منظمة جنوب شرق اسيا - نشأة وتطورا وهدافا، المركز العربي للمعلومات ٢٠٠٧/٥/٢٢، ص ١ على الموقع الالكتروني . www.arabsino.com
- ٢-- خالد الحسن: إشكالية الديمقراطية والبدليل الإسلامي في الوطن العربي، دار الجليل، عمان ١٩٨٨، ص ٢٥٧.
- ٣- د.مها ضير محمد: المستقبل المسروق - قصة الهمجية على النمور الآسيوية، ترجمة أمير صديق ومحمد الخاتم، الشاهد الدولي للخدمات الإعلامية، كوالالمبور، ١٩٩٩، ص ٦٥
- ٤-- فرنسواغودومان: نهضة آسيا، ترجمة د. نظير جاهل، الدار الجماهيرية للنشر، ليبيا، ١٩٩٤، ص ٢٧٨.
- ٥ - د.محمد السيد سليم: آسيا والتحويلات العالمية، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢١٥.

- ٦- أكرم بدر الدين :الديمقراطية في الدول النامية، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٩١، ص-ص، ٣٥-١١
- ٧-جان فراسوا بايار، أوهام الهوية، ترجمة حليم طوسون، دار العالم الثالث والمركز الفرنسي للثقافة والتعاون العلمي، القاهرة، ١٩٩٨، ط١، ص٩.
- ٨- د. عبد الرضا الطعان ود.صادق الأسود : مدخل إلى علم السياسة ، مطبعة جامعة الموصل، ١٩٨٦، ص ٤٢٣ .
- ٩-Jim Rohwer :Asia Rising ,Nicholas Brealey Publishing Limited ,London , ٢٨ - ٢٧ p p ,١٩٩٥ .
- ١٠- روبرت جران : ترويض النمر ،نهاية المعجزة الآسيوية ،ترجمة سمير كريم ، مركز الأهرام للنشر، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٢٥٩ .
- ١١- أكرم بدر الدين : الديمقراطية الليبرالية ونماذجها التطبيقية ،دار الجوهرة للطباعة والنشر ،بيروت ، ١٩٨٦، ص ص ٩٥- ١١٦ .
- ١٢- د. محمد السيد سليم : مصدر سبق نكره ، ص ٢٢١
- ١٣- يوليوس ك .نير يري وآخرون : التحدي أمام الجنوب ،ترجمة عطا عبد الوهاب ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، ١٩٩٠، ص ١٨٢ .
- ١٤- د. صلاح حسن محمد :تجربة التحديث السياسي في اليابان رؤية عربية ،مجلة قضايا سياسية ،العدد الاول ،بغداد ،كانون الثاني ، ٢٠٠٠، ص ١٦٥ .
- ١- ١٥ سعد الدين إبراهيم وآخرون : عازمة الديمقراطية في الوطن العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، ١٩٨٧، ص ٧٣ .
- ١٦- John Naisbitt :Mega trends Asia ,The Eight Asian Mega trends That Are changing the word ,Nicholas Brealey Publishing ,London ,١٩٩٦ ,p p ٢٢٤ - ٢٢٠ .
- ١٧- د. مصطفى علوي : مستقبل آسيا ،مركز الدراسات الآسيوية في جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٩٨، ص ٣٨.
- ١٨- عاصي، جوني.نظريات الانتقال إلى الديمقراطية"إعادة نظر في برادغم التحول".مواطن"المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية"،رام الله. ٢٠٠٦
- ١٩- سمير أمين وآخرون. م. الاشتراكية واقتصاد السوق(تجارب الصين-فيتنام-كوبا).مكتبة مدبولي، القاهرة. ٢٠٠٣

Abstract privacy Asian civilization between democracy and development

The development experiences of countries Asian region in general and South-East Asia in particular provide a unique model and distinct communities of developing, where it proved these countries a significant advantage over the peoples of Asia and also the peoples of Africa and Latin America on track towards development, making it one of the few countries that have development rates brought to the level of forces developed in the world today which gives it special importance when compared to the tests that passed and still in their own communities.

Has witnessed rapid changes of today's world towards the emergence of a new system with new structures include regional frameworks interact negatively or positively depending on the nature of convergence or conflict of interests and cultures and ideologies may have.

I learned of Southeast Asia and immediately after independence the need to

make structural changes in their economies to enable them to achieve development and development and thus improve the status of these countries at the global level depending on the level of economic development largely unfounded. When initiating the development process adopted most of these countries capitalist-style Asian Development that this approach made it a feature different from the Western capitalist-style, in terms of giving a greater role of the state in guiding the economy in addition to the free market as different from Western-style in terms of give priority to the interest of the group over the individual in maintaining its Asian values.

That social values play a prominent role in the success of development experience, because the social values of Asian are in the pot and one is serving the purposes of development value of the priority group to the individual confirming that the value of the human Asian depends on the membership of the group, and the ramifications for this value the behavior of discipline and cooperation, the individual containers completely the group and continued it or break it and here highlights the role of small groups in society and politics in most Asian countries, foremost the family as the cradle theory of power (ie power) and political allegiance at the level of the family is the nucleus of national loyalty-General of the State, and therefore the nation in most Asian countries, family great headed by the King or the President of the code team leadership and this is reflected clearly in Malaysia.

The success achieved in the countries of Southeast Asia particularly in the economic development in particular is a natural result of the interaction of historical and social conditions has made these countries up to what it is today.

Reflected the importance of research in a statement trends of development and democracy through which the Asian region and South-East Asia in particular are characterized by the importance of research of an attempt to extrapolate some paths of development, democracy and the privacy of civilization in this vital region, which achieved the latter's great achievements broke the barrier of poverty and underdevelopment, which was characterized by developing countries, and gained this feature made it in the ranks of developed countries and have a weight and the impact of an active role in the international arena.

The aim sought by the research is to extrapolate Privacy cultural Asian and trying to extrapolate progress, development and democracy of these countries. Specifically Privacy cultural Asian advantage of the curriculum intellectual analytical because the community values of Asian, although it

varied in relative, but there are a range of common values that have helped these countries to progress .

That democracy is a historical process advanced with images and multiple forms and that this multiplicity of images and shapes was consistent with the history and traditions of people and their political, social, economic, democracy as a concept in constant evolution derives his evolutionary movement of history that does not stop. We find in every age there is the concept of democracy is different more or less from the concept that prevailed before, but despite this diversity, change remains the core of the democratic process and the core of which is him, but why is the rule of the people for himself, either with respect to liberal democracy, we believe it is an experiment in the framework of the Western model has produced specific mechanisms established and gained independence on the basis philosophical and social model and the associated theory of liberalism, the social contract and the individual property and the laws of the market and profit.

As for development, it can be said, that the development of the community regularly informed and directed, based on the potential of community-based, and it is to achieve the objectives of society, and not just attempts to random spontaneous dealing with one at the expense of other aspects of, or focus on quantitative accumulation at the expense of disruption of the qualitative aspect of the life of community members and groups, development is a human act, and rights and all human groups is the goal and the means to development and it should work development to raise the development and revitalization and strengthening of all the capabilities and capacities of the economic, social, political and cultural service to the community, which is developing the talents of everyone and raising the capacity and capacity utilization, potential among individuals and groups using best practices and the latest way to enjoy all the best level of living and the lives of the finest and best.

And therefore that the process of evolution of development in the countries of Southeast Asia is not limited to mere technical progress and material, but extended to include the existing institutional arrangements and community organization and behavior daily for individuals and groups. And that man is the essence of the development process and its tool the President. While maintaining social values.

As for the privacy of civilization emerges that each nation or people of a certain pattern of life varies from one community to another, this pattern is the relationships and interactions, standards and values prevailing in each individual society, so that each society or nation or people of its own

criteria to judge the stuff, not There are certain lifestyle lends itself to a recipe style standard or criterion, as it is all the same degree of legitimacy to exist.

The aim sought by the research is to extrapolate Privacy cultural Asian and trying to extrapolate progress, development and democracy of these countries. Specifically Privacy cultural Asian advantage of the curriculum intellectual analytical because the community values of Asian, although it varied in relative, but there are a range of common values that have helped these countries to progress .

The research on the premise that Asian values oriented towards the group and the family and therefore that democracy is a historical process developed with the assets and multiple forms and development is a regular community, informed and targeted based on community assets and moving toward achieving the goals of the community.

Therefore research was based on inductive approach down to the development of special research results to prove the basic premise.

Came structural research by addressing the subject of privacy so civilized Oolamahepal_khasusip Asian civilization, came in second civilization and democracy, and thirdly Privacy and globalization, and IV the values of civilization and development, and a fifth related to democracy and market economy, and a conclusion.

ملخص بحث الخصوصية الحضارية الآسيوية بين الديمقراطية والتنمية

ان التجارب التنموية لدول المنطقة الآسيوية عموما وجنوب شرق آسيا خصوصا تقدم أنموذجا فريدا ومتميزا للمجتمعات النامية اذ أثبتت هذه الدول تفوقا كبيرا عن شعوب آسيا وأيضا شعوب أفريقيا وأمريكا اللاتينية في مسارها نحو التنمية مما جعلها من بين الدول القلائل التي حققت التنمية بمعدلات رفعتها إلى مصاف القوى المتقدمة في عالم اليوم وهو ما يعطيها أهمية خاصة عند مقارنتها بالتجارب التي مرت ومازالت تمر بها تلك المجتمعات.

لقد شهد عالم اليوم متغيرات سريعة باتجاه تبلور نظام جديد بهياكل جديدة تتضمن أطرا إقليمية تتفاعل سلبيا او ايجابيا تبعا لطبيعة الالتقاء او التعارض للمصالح وربما الثقافات والأيدولوجيات.

لقد أدركت دول جنوب شرق آسيا وبعد الاستقلال مباشرة ضرورة إحداث تغييرات بنيوية في اقتصادياتها بهدف تمكينها من تحقيق التنمية وتطويرها ومن ثم تحسين مكانة هذه الدول على الصعيد العالمي تبعا لمستوى تطورها الاقتصادي بدرجة أساس .وعند الشروع بعملية التنمية تبنت

اغلب هذه الدول النمط الرأسمالي الآسيوي في التنمية، ان هذا المنهج ذو ميزة جعلته يختلف عن النمط الرأسمالي الغربي، من ناحية كونه يعطي الدور الأكبر للدولة في توجيه الاقتصاد هذا فضلا عن حرية السوق كما يختلف عن النمط الغربي من ناحية إعطائه الأولوية لمصلحة الجماعة على مصلحة الفرد في حفاظه على القيم الآسيوية.

ان القيم الاجتماعية تؤدي اثرا بارزا في نجاح التجربة التنموية لان القيم الاجتماعية الآسيوية تصب في وعاء واحد هو خدمة أغراض التنمية فقيمة أولوية الجماعة على الفرد تؤكد ان قيمة الإنسان الآسيوي تتوقف على انتمائه للجماعة، ويتفرع عن هذه القيمة سلوكيات النظام والانضباط والتعاون، فالفرد مستوعب تماما في الجماعة وتابع لها ولا خروج عليها وهنا يبرز دور الجماعات الصغيرة في المجتمع والسياسة في اغلب الدول الآسيوية وفي مقدمتها العائلة باعتبارها مهذا نظريا للقوة (بمعنى السلطة) وان الولاء السياسي على مستوى العائلة هو نواة الولاء الوطني العام للدولة، وبالتالي فان الأمة في اغلب الدول الآسيوية عائلة كبيرة يرأسها الملك او الرئيس رمز القيادة الجماعية ويتجلى هذا بشكل واضح في ماليزيا.

ان النجاح الذي تحقق في دول جنوب شرق آسيا تحديدا في تميمتها الاقتصادية بشكل خاص هو نتيجة طبيعية لتفاعل ظروف تاريخية واجتماعية جعلت هذه الدول تصل إلى ما هي عليه في الوقت الحاضر.

تتجسد أهمية البحث في بيان التوجهات التنموية والديمقراطية التي مرت بها المنطقة الآسيوية وجنوب شرق آسيا تحديدا وتتسم أهمية البحث من كونه محاولة لاستقراء بعض المسارات التنموية والديموقراطية والخصوصية الحضارية في هذه المنطقة الحيوية حيث حققت هذه الأخيرة انجازات كبيرة كسرت حاجز الفقر والتخلف الذي امتازت به الدول النامية واكتسبت بذلك ميزة جعلتها في مصاف الدول المتقدمة وأصبح لها ثقل وتأثير فاعل في الساحة الدولية.

ان الهدف الذي يسعى اليه البحث هو استقراء الخصوصية الحضارية الآسيوية ومحاولة استقراء التطور التنموي والديموقراطي لهذه الدول. وتحديدا الخصوصية الحضارية الآسيوية التي تمتاز بالمنهج الفكري التحليلي لان القيم المجتمعية الآسيوية على الرغم من انها متباينة بشكل نسبي فان هناك طائفة من القيم المشتركة التي ساعدت هذه الدول على التقدم.

ان الديمقراطية عملية تاريخية متطورة ذات صور وأشكال متعددة وان هذا التعدد في الصور والأشكال جاء منسجما مع تاريخ الشعوب وتقاليدها وظروفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ان الديمقراطية كمفهوم في تطور دائم يستمد حركته التطورية من حركة التاريخ التي لا تتوقف. فنجد في كل عصر هناك مفهوم للديموقراطية يختلف بدرجة او أخرى عن المفهوم الذي ساد قبله ولكن

على الرغم من هذا التعدد والتغير يبقى جوهر العملية الديمقراطية والمحور الأساس الذي تقوم عليه ولأجله هو حكم الشعب لنفسه وبنفسه , اما فيما يخص الديمقراطية الليبرالية فنرى انها تجربة في إطار النموذج الغربي قد أنتجت آليات محددة ترسخت واكتسبت استقلالية على الأساس الفلسفي والاجتماعي لهذا النموذج والمرتبب بالنظرية الليبرالية ,العقد الاجتماعي والملكية الفردية وقوانين السوق والربح .

اما فيما يخص التنمية فيمكن القول ,ان التنمية عملية مجتمعية منتظمة واعية وموجهة ,تعتمد على امكانات مجتمعية ,وتتجه لتحقيق أهداف المجتمع ,وليست مجرد محاولات عشوائية تلقائية تهتم بجانب على حساب غيره من الجوانب الأخرى او تركز على التراكم الكمي على حساب اضطراب الجانب النوعي من حياة أفراد المجتمع وجماعاته,فالتنمية فعل إنساني ,والإنسان وكل الجماعات الإنسانية هي الهدف والوسيلة في التنمية وعليه يجب ان تعمل التنمية على رفع وتنمية وتنشيط وتعزيز كل الامكانات والطاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لخدمة الجماعة ,وهي تنمية مواهب الجميع ورفع القدرات واستغلال الطاقات والامكانات لدى الافراد والجماعات مستخدمة افضل الاساليب وحدث الطرق لينعم الجميع بمستوى افضل من العيش وحياة ارقى واحسن.

وبالتالي ان عملية التطور التنموي في دول جنوب شرق اسيا لم تقتصر على مجرد عمليات التقدم التقني والمادي بل امتدت لتشمل الترتيبات المؤسسية القائمة والتنظيم المجتمعي والسلوكيات اليومية للأفراد والجماعات .وان الانسان هو جوهر عملية التنمية واداتها الرئيسية .مع المحافظة على القيم الاجتماعية.

اما فيما يخص الخصوصية الحضارية فيتضح ان لكل امة او شعب نمطا معيناً للحياة يختلف من مجتمع لآخر وهذا النمط عبارة عن العلاقات والتفاعلات والمعايير والقيم السائدة في كل مجتمع على حدة ,بحيث تكون لكل مجتمع او امة او شعب معايير الخاصة التي يحكم بها على الاشياء ,ولا يوجد نمط حياة معين يعطي لنفسه صفة النمط القياسي او المعيار ,اذ انها جميعا على الدرجة نفسها من شرعية الوجود .

ان الهدف الذي يسعى اليه البحث هو استقراء الخصوصية الحضارية الآسيوية ومحاولة استقراء التطور التنموي والديمقراطي لهذه الدول .وتحديدا الخصوصية الحضارية الآسيوية التي تمتاز بالمنهج الفكري التحليلي لان القيم المجتمعية الآسيوية على الرغم من انها متباينة بشكل نسبي فان هناك طائفة من القيم المشتركة التي ساعدت هذه الدول على التقدم.

يقوم البحث على فرضية مفادها ان القيم الآسيوية توجه صوب الجماعة والأسرة وبالتالي ان الديمقراطية عملية تاريخية متطورة ذات أصول وأشكال متعددة والتنمية عملية مجتمعية منتظمة وواعية وموجهة تعتمد على إمكانات مجتمعية وتتجه نحو تحقيق أهداف المجتمع. ولذلك اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي وصولا الى استنباط نتائج خاصة بالبحث لإثبات الفرضية الأساسية.

وجاءت هيكلية البحث من خلال تناول هكذا موضوع الخصوصية الحضارية الآسيوية أولا ماهية الخصوصية الحضارية، وجاء ثانيا الحضارة والديموقراطية، وثالثا الخصوصية والعولمة، ورابعا القيم الحضارية والتنمية، وخامسا علاقة الديمقراطية باقتصاد السوق ومن ثم خاتمة.

Abstract privacy Asian civilization between democracy and development

The development experiences of countries Asian region in general and South-East Asia in particular provide a unique model and distinct communities of developing, where it proved these countries a significant advantage over the peoples of Asia and also the peoples of Africa and Latin America on track towards development, making it one of the few countries that have development rates brought to the level of forces developed in the world today which gives it special importance when compared to the tests that passed and still in their own communities.

Has witnessed rapid changes of today's world towards the emergence of a new system with new structures include regional frameworks interact negatively or positively depending on the nature of convergence or conflict of interests and cultures and ideologies may have.

I learned of Southeast Asia and immediately after independence the need to make structural changes in their economies to enable them to achieve development and development and thus improve the status of these countries at the global level depending on the level of economic development largely unfounded. When initiating the development process adopted most of these countries capitalist-style Asian Development that this

approach made it a feature different from the Western capitalist-style, in terms of giving a greater role of the state in guiding the economy in addition to the free market as different from Western-style in terms of give priority to the interest of the group over the individual in maintaining its Asian values.

That social values play a prominent role in the success of development experience, because the social values of Asian are in the pot and one is serving the purposes of development value of the priority group to the individual confirming that the value of the human Asian depends on the membership of the group, and the ramifications for this value the behavior of discipline and cooperation, the individual containers completely the group and continued it or break it and here highlights the role of small groups in society and politics in most Asian countries, foremost the family as the cradle theory of power (ie power) and political allegiance at the level of the family is the nucleus of national loyalty-General of the State, and therefore the nation in most Asian countries, family great headed by the King or the President of the code team leadership and this is reflected clearly in Malaysia.

The success achieved in the countries of Southeast Asia particularly in the economic development in particular is a natural result of the interaction of historical and social conditions has made these countries up to what it is today.

Reflected the importance of research in a statement trends of development and democracy through which the Asian region and South-East Asia in particular are characterized by the importance of research of an attempt to extrapolate some paths of development, democracy and the privacy of civilization in this vital region, which achieved the latter's great achievements broke the barrier of poverty and underdevelopment, which was characterized by developing countries, and gained this feature made it in the ranks of developed countries and have a weight and the impact of an active role in the international arena.

The aim sought by the research is to extrapolate Privacy cultural Asian and trying to extrapolate progress, development and democracy of these countries. Specifically Privacy cultural Asian advantage of the curriculum intellectual analytical because the community values of Asian, although it varied in relative, but there are a range of common values that have helped these countries to progress .

That democracy is a historical process advanced with images and multiple forms and that this multiplicity of images and shapes was consistent with the history and traditions of people and their political, social, economic,

democracy as a concept in constant evolution derives his evolutionary movement of history that does not stop. We find in every age there is the concept of democracy is different more or less from the concept that prevailed before, but despite this diversity, change remains the core of the democratic process and the core of which is him, but why is the rule of the people for himself, either with respect to liberal democracy, we believe it is an experiment in the framework of the Western model has produced specific mechanisms established and gained independence on the basis philosophical and social model and the associated theory of liberalism, the social contract and the individual property and the laws of the market and profit.

As for development, it can be said, that the development of the community regularly informed and directed, based on the potential of community-based, and it is to achieve the objectives of society, and not just attempts to random spontaneous dealing with one at the expense of other aspects of, or focus on quantitative accumulation at the expense of disruption of the qualitative aspect of the life of community members and groups, development is a human act, and rights and all human groups is the goal and the means to development and it should work development to raise the development and revitalization and strengthening of all the capabilities and capacities of the economic, social, political and cultural service to the community, which is developing the talents of everyone and raising the capacity and capacity utilization, potential among individuals and groups using best practices and the latest way to enjoy all the best level of living and the lives of the finest and best.

And therefore that the process of evolution of development in the countries of Southeast Asia is not limited to mere technical progress and material, but extended to include the existing institutional arrangements and community organization and behavior daily for individuals and groups. And that man is the essence of the development process and its tool the President. While maintaining social values.

As for the privacy of civilization emerges that each nation or people of a certain pattern of life varies from one community to another, this pattern is the relationships and interactions, standards and values prevailing in each individual society, so that each society or nation or people of its own criteria to judge the stuff, not There are certain lifestyle lends itself to a recipe style standard or criterion, as it is all the same degree of legitimacy to exist.

The aim sought by the research is to extrapolate Privacy cultural Asian and trying to extrapolate progress, development and democracy of these

countries. Specifically Privacy cultural Asian advantage of the curriculum intellectual analytical because the community values of Asian, although it varied in relative, but there are a range of common values that have helped these countries to progress .

The research on the premise that Asian values oriented towards the group and the family and therefore that democracy is a historical process developed with the assets and multiple forms and development is a regular community, informed and targeted based on community assets and moving toward achieving the goals of the community.

Therefore research was based on inductive approach down to the development of special research results to prove the basic premise.

Came structural research by addressing the subject of privacy so civilized Oolamahepal_khasusip Asian civilization, came in second civilization and democracy, and thirdly Privacy and globalization, and IV the values of civilization and development, and a fifth related to democracy and market economy, and a conclusion.

الهوامش:

- ١ د.مصطفى السفارني: منظمة جنوب شرق اسيا - نشأة وتطورا وهدافا ،المركز العربي للمعلومات ٢٠٠٧/٥/٢٢ ص ١ على الموقع الالكتروني . www.arabsino.com
- ٢ خالد الحسن : إشكالية الديمقراطية والبديل الإسلامي في الوطن العربي , دار الجليل , عمان ١٩٨٨, ص ٢٥٧.
- ٣ المصدر نفسه ص ٩٠ .
- ٤ د.محا ضير محمد :المستقبل المسروق - قصة الهمجية على النمور الآسيوية ,ترجمة أمير صديق ومحمد الخاتم ,الشاهد الدولي للخدمات الإعلامية ,كوالالمبور , ١٩٩٩, ص ٦٥
- ٥ - د.محا ضير: محمد ,مصدر سبق ذكره , ص ٦٦ .
- ٦ - خالد الحسن :مصدر سبق ذكره , ص ٢٠١ .
- ٧ -فرنسواغودومان :نهضة آسيا ,ترجمة د.نظير جاهل ,الدار الجماهيرية للنشر ,ليبيا , ١٩٩٤ , ص ٢٧٨ .
- ٨ - د.محمد السيد سليم :آسيا والتحويلات العالمية ,مركز الدراسات الآسيوية ,جامعة القاهرة , القاهرة , ١٩٩٨, ص ٢١٥

- ٩ - أكرم بدر الدين: الديمقراطية في الدول النامية، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٩١، ص-ص ٣٥-١١
- ١٠ - محمد السيد سليم: مصدر سبق ذكره، ص ٢١٦
- ١١ - د. عبد الرضا الطعان ود. صادق الأسود: مدخل إلى علم السياسة، مطبعة جامعة الموصل، ١٩٨٦، ص ٤٢٣.
- ١٢ Jim - Rohwer :Asia Rising ,Nicholas Brealey Publishing Limited - London ,١٩٩٥, p p ٢٧ - ٢٨ .
- ١٣ -- محمد السيد سليم: مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٠.
- ١٤ - روبرت جران: ترويض النمر، نهاية المعجزة الآسيوية، ترجمة سمير كريم، مركز الأهرام للنشر، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢٥٩.
- ١٥ - المصدر نفسه: ص ٢٦٠.
- ١٦ - أكرم بدر الدين: الديمقراطية الليبرالية ونماذجها التطبيقية، دار الجوهرة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٦، ص ص ٩٥ - ١١٦.
- ١٧ - د. محمد السيد سليم: مصدر سبق ذكره، ص ٢٢١.
- ١٨ - جان فراسوا بايار، أوام الهوية، ترجمة حليم طوسون، دار العالم الثالث والمركز الفرنسي للثقافة والتعاون العلمي، القاهرة، ١٩٩٨، ط١، ص ٩.
- ١٩ - المرجع نفسه، ص ١٠.
- ٢٠ - يوليوس ك. نير يري وآخرون: التحدي أمام الجنوب، ترجمة عطا عبد الوهاب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠، ص ١٨٢.
- ٢١ - روبرت جران: مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.
- ٢٢ - د. صلاح حسن محمد: تجربة التحديث السياسي في اليابان رؤية عربية، مجلة قضايا سياسية، العدد الأول، بغداد، كانون الثاني، ٢٠٠٠، ص ١٦٥.
- ٢٣ - سعد الدين إبراهيم وآخرون: عازمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص ٧٣.
- ٢٤ - روبرت جران: مصدر سبق ذكره، ص ٧٤.
- ٢٥ - نفس المصدر: ص ٢٦٠.

John Naisbitt :Mega trends Asia ,The Eight Asian Mega trends That Are changing the word ,Nicholas Brealey Publishing ,London ,١٩٩٦ ,p p ٢٢٠-٢٢٤ .

٢٧- د. مصطفى علوي : مستقبل آسيا ,مركز الدراسات الآسيوية في جامعة القاهرة ,القاهرة ١٩٩٨, ص ٣٨.

٢٨-- عاصي، جوني.نظريات الانتقال إلى الديمقراطية"إعادة نظر في براديجم التحول".مواطن"المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية"،رام الله. ٢٠٠٦.

٢٩- سمير أمين وآخرون. م. الاشتراكية واقتصاد السوق(تجارب الصين-فيتنام-كوبا).مكتبة مدبولي،القاهرة. ٢٠٠٣، ص ٣١. .